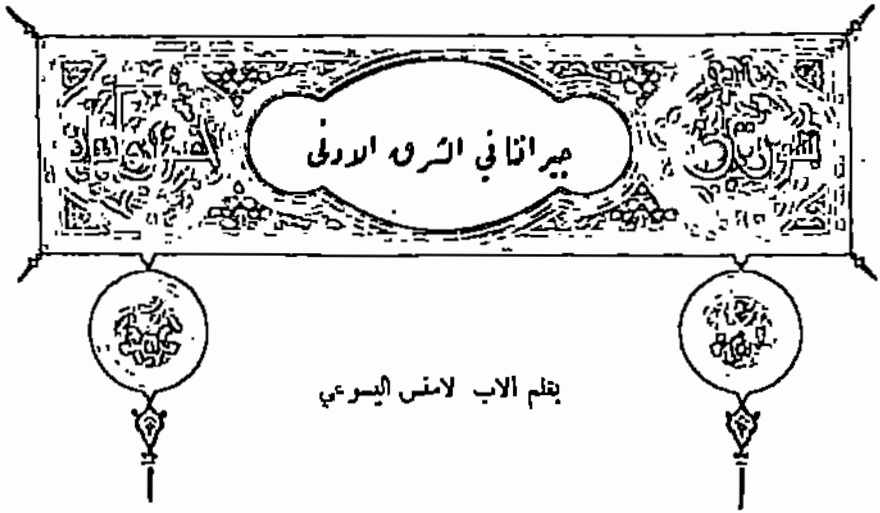

بقلم الاب لامنس اليسوعي

ان لبلادنا بلاداً مجاورةً ، ولها مع القطر المصري خاصة علاقات متواصلة ، فلم نشأ ان نودّع العام الماضي قبل ان نلقي نظرة على احوال جيراننا

اول ما يلوح للبصر حركة التجدّد والاصلاح السياسي . وقد تزايد سعيها او تناقص بتفاوت استعداد الشعوب ، وتنوّع اساليب الاصلاح ، واختلاف اخلاق المصلحين:

ان لمصطفى كمال المفاجأة في التغيير والبطش بالاعداء والمناوئين . ولرضا خان بهلوي ، شاه العجم ، التدرّج من انقلاب الى انقلاب . ولفؤاد الاول ، ملك مصر ، الرزانة والتؤدة في السير الى الامام . وللملك فيصل الحصافة السياسية بين اقدام واحجام خشية ان يغيظ قوماً غُيراً على شعائرهم الدينية ، شديدي التمسك بتقاليدهم . ولابن سعود قصب السبق في التشبث بالقديم مجاراةً للوهابيين وللاعراب البدو على اميالهم

تركيا

في ١ تشرين الثاني الماضي عقد مجلس الامة الاكبر اجتماعه الاول في انقره . فالقى الغازي خطاباً في سياسته أقرّ فيه ضرورة استعمال الابجدية اللاتينية للاسراع بنشر التعليم العام وترقيه . وأقرّ المجلس باتحاد الاصوات رسم التشريع في هذا السبيل . فشمّرت الحكومة عن ساعد الجد واخذت تلقّن الامة الابجدية الجديدة ، ولا مناص للشعب من الخضوع ، والّا فالويل لاعداء التجدّد !

وفي ٢٨ ايار سنة ١٩٢٨ اتفقت الآراء في المجلس على وضع قانون ، دخل في قيد التنفيذ منذ اول كانون الثاني ١٩٢٩ ، وعنوانه الجنسية التركية. وبنده الرابع يعلن « ان الاجانب مواليد تركية هم اتراك الى ان يبلغوا اشدهم فحينئذٍ يُفسح لهم مدة ستة اشهر ليختاروا في غضونها بين جنسية اهلهم او الجنسية التركية » اما اذا اختاروا جنسية اهلهم فعليهم ، طبقاً للبند الثامن من القانون ، ان يهجروا البلاد التركية بعد تصفية اموالهم وارزاقهم . ولا يُستثنى منهم الا رجال السفارات وعمال القنصليات . ومن البديهي ان غرض القانون المرمى اليه هو اجلاء العناصر الاجنبية اجلاءً باتاً عن البلاد التركية فلن يستطيع الاجانب ان يقيموا فيها من بعد.

فلسطين

كاد سير الامور بين الصهيونيين والفلسطينيين يتحوّل من الشدة والتوتر الى ما يبشّر باللين والتساهل ، لولا ان حادث « البُراق » فتح باباً جديداً للخصام (راجع المشرق ، كانون الثاني ١٩٢٩ ، ص:٤٥) . فعلت اصوات الفريقين ، وتصدّى لها المجلس النيابي في لندن ولجنة جمعية الامم في جنيف . واعربت اللجنة المذكورة عن املها بان تبذل الحكومة البريطانية قصارى جهدها اتقاء وقوع حوادث شبيهة بالتي جرت حول المبكى . وما زال الحديث دائراً في فلسطين حول بناية مرفأ حيفا ، وهم يعللون النفس بالامل ان يكون ذلك المرفأ محطة نهائية لانابيب البترول من الموصل . اما الامر الذي لا يخالف فيه اثنان فهو ان الهيئة الجغرافية والمصالح الاقتصادية تحكم للبنانيين بحق مرور الانابيب في بلادهم دون غيرها . ولكن تجري الرياح بما لا تشتهي السفن. قالت مجلة الشرق الحديث الايطالية (ص:٥٢٣) « يعزّ على انكلترة ان ترى انابيب بترول الموصل في بلاد غير البلاد الخاضعة لانتدابها ومن البديهي ان اكتراثها للامر منذ العام ١٩٢٠ هو الذي دفعها الى وضع اركان حكومة شرقي الاردن وتحديد حدودها وتوطيد الاساس للاعمال العسكرية والجوية فيها »

شرقي الاردن

سخطت البلاد على الامير عبدالله فنظرت شزراً الى معاهدته مع انكلترة وتضجرت من الحالة الاقتصادية العمومية . ولم يصفُ جوّ المدعوّين الى انتخاب اعضاء المجلس النيابي ، وقد حاول الامير التدخل في الانتخابات على امل اصلاح الحالة فلم ينجح ، فاضاع من ثمّ شيئاً من نفوذه . ومما زاد بالطين بلّة انشاء هيئة حرس من رجال الشركس المهاجرين حديثاً الى شرقي الاردن ، المعتزين من الاهالي ، وحسبنا بذلك مدعاةً الى القلق والريبة في امر مصير البلاد.

العراق

وليست احوال العراق على ما يُرام ، طبقاً لما وصفها به الملك فيصل في خطابه الافتتاحي للمجلس النيابي في ٢ تشرين الثاني الماضي . فانهم لم يحلوا عقدة المشاكل الواقعة بينهم وبين الوهابيين فيما يخصّ الحدود . ولم يستطيعوا اسكان حركة الشقاق البادية طلائعها في البصرة حيث يطلب الكثيرون من الاعيان الحكم البريطاني مباشرة . وقد اتهمت الصحافة العراقية انكلترة بتشجيع تلك الحركة.

وعادت الى بلادها آخر فرقة عسكرية هندية فلم يبقَ في العراق جيش يتقاضى امواله من انكلترة غير القوى الجوّية والعساكر الاشورية . وعددها قليل - وان الرأي العام يوجس خيفة من امر الخدمة العسكرية الاجبارية ، ومن تكوين جيش وطني . اما مالية البلاد فتحسّنت اذ زاد دَخل الخزينة سحابة الخمس السنوات الاخيرة زهاء ٤٨٠,٠٠٠ ليرة انكليزية اي ١٢ بالمئة سنوياً . اما الخرج فزيادته ٢٥ بالمئة ؛ والدليل من ثم واضح على ان الميزانية لم تتساوَ حتى الآن بين الدخل والخرج.

مصر

كانت الازمة الوفدية شديدة الوطأة ، ثم خفّت بفضل سياسة الحكومة وحلمها ، وهي تسير سيرها من غير عائق ولا مانع يحول دون بلوغ الغرض . وقد هبّت على البلاد ريح الثقة والسلام ، فنشطت الحكومة على الاقدام

والاجتهاد في تحسين الاحوال في الداخل ، وعلى اعلاء منار مصر في الخارج . ومما يلفت الانظار من المشروعات العامة : تقرير بناء ١٥٠ مستشفى ، باشروا بناء ثلاثين منها ؛ وجرّ مياه الشرب الى المدن الآهلة بالسكان مثل طنطا والزقازيق والمنيا والفيوم ؛ واتفقوا على تحقيق مشروع جرّ المياه بصورة تمكنهم من ري القرى المجاورة ، وعدد سكانها ٨٠٠,٠٠٠ فلاح . وتحدثوا في رفع جدران خزّان اسوان ليزيدوا من ثم مساحات الاراضي الممكنة زراعتها ؛ واهتموا باصلاح التعليم في الازهر ، وقد كلّمنا قراءنا في هذا الموضوع سابقاً . وها ان الاصلاح اخذ يشمل دوائر القضاء وموظفيها ؛ وصارت الحكومة تسعى في تمليك الفلاح ارضه ، وعمّرت بنايات صحية في القاهرة لسكنى العمّال وعائلاتهم ؛ وحذّرت على الشبّان الدارسين الاشتراك بالمظاهرات السياسية التي تعوّدوها على ايام الحكم الوفدي ، وبئس العادة !

وحبّذا المثل مثل حكومة الملك فؤاد ! فما اجدر سائر حكومات الشرق الادنى باقتفاء آثاره فيما يرشد اليه من معالجة داء السياسة الحرقاء والاجتهاد في سبيل احياء قوى الامة .

افغانستان

اما ملك افغانستان السابق ، امان الله ، فقد خلب نظره وميض برق لاحت فيه صورة مصطفى كمال وفتوحاته ، فلم يتربّص في امره وفاته ان الافغان الفلاظ ليس فيهم الاستعداد الكافي ليتبعوه في طريق الاصلاحات ، شأن الاتراك في اتباعهم مصطفى كمال وهزالاء احتكوا بالعالم الاوربي واستعدوا للانطباغ بصبغته . فني امان الله خان كل هذا « وآفة العلم النسيان »

وان في ذلك النسيان لعبرة لمن يقطع المفاوز من غير ان يحطّ رحاله في مواطن الحكمة وسداد الرأي . وان في ذلك المثل لنوراً لحكّام يعقلون .